٢- معلم أحمق ومدير جاهل

﴿قال تعالى: أطيعوا الله وأطيعوا والرسول وأولى الأمر منكم﴾

بهذه الآية الكريمة حاولت إقناع مدير المدرسة.

وبهذا التوجيه الرباني خاطبت نفسه الغاضبة ومشاعره الجانحة، وعواطفه الهائجة.

وهدأ الرجل، ولكن المعلم استثاره فعاد للجدل والنقاش.

إنها قصة مملة وحكاية مثيرة، ولكن الصبر مطلوب والعلاج مندوب.

obeikandl.com

وعلى المسؤول تحمل المسؤولية، وهدوء الأعصاب ومقابلة ذوي الحاجات، والسماع المباشر من هذا وذاك، فهذا واجبه وتلك مهمته، وهذا ما كان.. ففي ذات يوم وبينما كنت في صالة المراجعين؛ وإذ بأبٍ معه صغيره يقدم استدعاء يشكو فيه مدرس مادة القرآن الكريم وأنه صعب وقاس، فقد أكمل ابنه الذي يرافقه في الدور الأول بمادة القرآن الكريم، ورضي الأب وسجل ابنه في جلسات القرآن طيلة الفترة الصيفية، ولكن المعلم رآى أن يعيد سنة أخرى، وأنه لا يستحق النجاح. ونظرت في الأوراق المقدمة وإذا بالطالب في الصف الرابع.

الابتدائي، وناجح في جميع المواد وتأملت درجاته في القراءة والكتابة، ولاحظت تميزه وأبقيت الأب حتى انتهاء المراجعين، ثم هاتفت مدير التعليم، وسألته عن الأمر، فذكر أن ولي الأمر سبق أن راجعه، وأن المعلم معروف بتشدده وصعب نقاشه، وأن مدير المدرسة يشاطر المعلم الرأي، ويرى أن يرسب الطالب وأن يعيد سنة أخرى، ولهذا فالأمر للوزارة.

ولعلمي أن الاختبارات وسيلة وليست غاية وأنها ليست معادلات رياضية نتائجها حتمية ولا ميزانُ كَيْلٍ دقيقٌ كُلَّ الدقة؛ فقد استدعيتُ رئيس قسم التربية الإسلامية أخي الموجه

الفاضل محمد المحمود وكان من خيرة الموجهين بالوزارة، لما يتصف به من رجاحة عقل، وبعد نظر، وخبرة تربوية، وعرضت عليه المشكلة واتفقت معه على أن يقوم الموجهون في الإشراف التربوي بتقويم الطالب على الفور بعد التأكد من شخصيته، وتم ذلك، وفي اليوم التالي وردني تقرير من التوجيه التربوي يرون فيه نجاح هذا الطالب، فوجهت أن تُعمد إدارة التعليم باعتماد نجاح الطالب وتسجيل الدرجة التي رأى الإشراف التربوي بالوزارة أن الطالب يستحقها، وصدر الخطاب، ولكن فوجئت بعد ثلاثة أيام بأن الأب يُراجعني، وذكر أن معلم

المادة اعترض، وأن مدير المدرسة شاركه الرأي ورفضوا تسجيل الدرجة التي رأت الوزارة أنه يستحقها، فأخبرت الأب أن الواجب عليه مراجعة مدير التعليم، وسوف يُنهي الأمر. فرجاني أن أهاتف مدير التعليم ومدير المدرسة وأُنهيَ الأمر، فاستجبت وكلمت مدير المدرسة فاعترض، ثم تلوت عليه الآية الكريمة التي ذكرتها سابقًا وأن عليه الطاعة وتنفيذ رأي المسؤولين، فرضي وانتهت المكالمة، ولكن بعد نصف ساعة عاود مدير المدرسة المكالمة وذكر أن المعلم يتحفظ، فقسوت عليه في القول، وأفهمته أن عليه التنفيذ، وأبلغت مدير التعليم بتكليف

أحد الموجهين باعتماد نتائج الطالب المذكور، ومراجعة وضع المدرسة ومعلم المادة؛ فقد توجد حالات أخرى تستوجب المعالجة.

وبعد مدة فوجئت بخطاب يرد للوزارة من هيئة الرقابة والتحقيق مشفوعاً بخطاب من مدير تلك المدرسة يشتكي فيه تساهل وزارة المعارف، وأن المحسوبية تدخلت لصالح ذلك الطالب، فعجبت من قصر النظر، وصبرت على النقص والخلل، وكتبت على الخطاب لمدير التعليم ما نصه:

أخي مدير التعليم،

كان الله في عون الجميع، وأعانك الله على

هذه العقول، وكما نُربي ونُعلم الطلاب فهؤلاء الموظفين، واجب تربيتهم، ولازم تدريبهم فهم أحوج للتربية، وعلينا الصبر الصبر، والرفق الرفق، واليقظة اليقظة.

إن هذه الصورة وإن كانت من النوادر إلا أنها تستوجب التأمل والمراجعة، فالاختبارات داء يتكرر، ولابد من الحكمة والعقل في التعامل مع ذلك الداء، وهو ما كنت أراه وأتبعه في تلك الحالات، ثم إنه جدير بجميع المسؤولين عن التربية مهما اختلفت مواقعهم أن لا يُقدسوا تلك الأنظمة، وأن يتعاملوا معها بهدوء ورفق، وأن يعالجوا كل حالة في وقتها وحسب وضعها.

فمدير المدرسة مسؤول عن معلميه، وعليه أن يُشاطرهم الرأي في التقويم، فلا إفراط ولا تفريط، والمشرف التربوي مُراقب ومُقوِّم، ومدير التعليم فَيْصلٌ ومسؤول. إنها مسؤولية مشتركة وهُموم واحدة.

وقد كثرت الآراء حول المنهج التربوي للتقويم، والأسلوب الأفضل للاختبارات والمُسمى الأجمل للامتحانات.

إن الأسماء واحدة، والنتيجة واحدة، وقد اختلف التربويون في التسمية، وفضل بعضهم هذا الاسم على ذاك، وعلل كُلٌّ فريق لرأيه، ورأى بعضهم تبسيط الإجراءات، وتعسف

آخرون كذلك المدير، وذلك المعلم.

إنها آراء متباينة، ووجهات نظر مختلفة، وقد قامت وزارة المعارف منذ فترة طويلة بالمراجعة والدراسة، فمنذ كنت مديراً للتعليم بالرياض ونحن ندرس لائحة الاختبارات القديمة التي خرجت للنور مؤخراً.

فقد اجتمعنا كثيراً، وناقشها عددٌ من مديري المدارس، وكم من المشرفين التربويين، ولجان من كبار المسؤولين في وزارة المعارف، وحفظنا بنودها من طول النقاش، ووصلت للجنة العليا لسياسة التعليم، وناقشتها اللجنة التحضيرية وعقدت لها عدَّة اجتماعات، واعتمدت موادَها

وسمّتها لائحة التقويم، وقبل أن يقرها الوزراء المختصون في اللجنة العليا لسياسة التعليم، جاء التشكيل الوزاري الجديد؛ فأعادها معالي الوزير الجديد أخي الأستاذ/ د. محمد بن أحمد الرشيد للنقاش مرة أخرى، وشُكِّلت لها اللجان، وتكرر الحوار، حتى صدرت اللائحة بموجب الموافقة السامية رقم ٨٣٦/ م وتاريخ ٦/ ٨/ ١٤١٩هـ.

هذا ومع تلك الجهود الطويلة المتكررة فإنها ستظل نظاماً له وعليه، وعلى المسؤولين أن يتحلوا بالصبر، والتكيف في المعالجة، وأن يحسموا الأمور في وقتها.